الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4254 | الخميس | 20 رمضان 1443 هـ | 21 أبريل 2022 م | السنة الخامسة عشرة

مؤشرات البورصة تعاود الهبوط.. و«العام» ينخفض 15.16 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 15ر16 نقطة ليبلغ مستوى 8273ر13 بنسبة انخفاض بلغت 0ر18 في المئة.

وتم تداول 241ر9 مليون سهم عبر 14188 صفقة نقدية بقيمة 74ر8 مليون دينار كويتي (نحو 261ر8 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 25ر30 نقطة ليبلغ مستوى 6427ر39 بنسبة انخفاض بلغت 0ر39 في المئة عبر تداول 133ر5 مليون سهم في 5940 صفقة نقدية بقيمة 20ر4 مليون دينار (نحو 71ر4 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 11ر31 نقطة ليبلغ مستوى 9171ر32 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر12 في المئة عبر تداول 108ر3 مليون سهم في 8248 صفقة بقيمة 54ر3 مليون دينار (نحو 190ر5 مليون دولار).

وفي موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 31ر6 نقطة ليبلغ مستوى 6710ر42 بنسبة ارتفاع بلغت 0ر47 في المئة عبر تداول 111ر8 مليون سهم في 4137 صفقة نقدية بقيمة 16ر8 مليون دينار (نحو 58ر8 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 241.93 مليون سهم تقريبا، جاءت من خلال تنفيذ 14.188 ألف صفقة، حققت سيولة بنحو 74.81 مليون دينار بانخفاض نسبته 5.2 % عن سيولة أمس الأول البالغة 78.93 مليون دينار.قطاعياً، تراجعت مؤشرات 7 قطاعات أمس بصدارة الاتصالات بنحو 1.98 %، بينما ارتفع 3 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بنمو نسبته 0.53 %، في حين استقر الثلاثة قطاعات المتبقية.

وجاء سهم "فنادق" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بتراجع نسبته 12.61 %، فيما تصدر سهم "الديرة" القائمة الخضراء مرتفعاً بحوالي 9.94 %.

وحقق سهم "صناعات" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 10.11 مليون دينار مُتراجعاً بنحو 1.85 %، تلاه سهم "أجيليتي" بقيمة 9.79 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 1.36 %.

جلسة حمراء للبورصة

بعد نتائج البنك خلال الربع الأول من 2022

الصقر: تحقيق «الوطني» لأعلى أرباح فصلية في تاريخه يؤكد حصافة سياساتنا

التأزيم السياسي يجعل الحلول المتاحة أمام الحكومة محدودة للغاية

متفائلون بتحسن أنشطة الأعمال في ظل ارتفاع أسعار النفط وانحسار الوباء

ربط الدينار بسلة عملات يمنح «المركزي» مرونة في اتخاذ القرارات وفقا للأوضاع الاقتصادية

عصام الصقر

كل رفع للفائدة 25 نقطة أساس يضيف 13 مليون دينار إلى صافي أرباح المجموعة

تأثير خفض سعر صرف الجنيه المصري على أرباح المجموعة محدود ومؤقت

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر أن البنك نجح في تحقيق أرباح قوية خلال الربع الأول ليسجل بذلك أعلى أرباح فصلية في تاريخ البنك الأمر الذي يعكس حصافة سياسات البنك ومرونة نموذج أعماله.

وأبدى الصقر تفاؤله بتحسن نشاط الأعمال في الفترة المقبلة في ظل ارتفاع أسعار النفط وانحسار الوباء رغم التأزيم السياسي، وأكد على استفادة الوطني من رفع الفائدة وانعكاسها إيجاباً على صافي أرباح المجموعة. كما أكد الصقر على أن أرباح الربع الأول تؤكد جني البنك ثمار نهجه المتحوط في تجنيب المخصصات خلال الفترة الماضية.

وأشار الصقر إلى أن السوق المصري يعتبر سوق نمو إستراتيجي للمجموعة وأن البنك سيواصل التوسع هناك، وأوضح أن خفض سعر صرف الجنيه المصري سيكون له تأثر محدود ومؤقت على أرباح المجموعة.

تفاؤل رغم التأزيم

قال الصقر: "سوف يؤثر التأزيم السياسي بين مجلس الأمة والحكومة سلباً على فرص الإصلاح المالي ويجعل الحلول المتاحة أمام الحكومة محدودة للغاية ولن يوجد أماها خيار سوى تمرير مشروعات قوانين هامة مثل الدين العام والرهن العقاري".

وأشار الصقر أنه في المقابل لن تتأثر وتيرة الإنفاق الحكومي وترسيه وتنفيذ المشروعات باستقالة الحكومة حيث تستمر في تسيير الأعمال واستكمال القائم من مشروعات.

وتوقع الصقر تعافي وتيرة المشروعات في الفترة المقبلة من الركود الذي شهدته الفترة الماضية بسبب كوفيد. كما أشار إلى أن أنشطة الأعمال قد تشهد تحسناً في الفترة المقبلة ما سينعكس بالضرورة على نمو الائتمان في ظل تحسن البيئة التشغيلية والأوضاع المالية للحكومة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وانحسار الوباء.

تشديد نقدي

أكد الصقر أن دورة التشديد النقدي التي بدأها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وأغلب البنوك المركزية الرئيسية عالمياً سوف تنعكس بدورها على السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي الذي تبع الفيدرالي في رفع الفائدة خلال الربع الأول من العام الجاري. وتوقع الصقر استمرار نفس التوجه خلال الفترة المقبلة.

فيما أوضح الصقر أنه في المدى الطويل، فإن بنك الكويت المركزي يتمتع بمرونة كبيرة بسبب ربط الدينار بسلة عملات، ما يمنحه قدرة كبيرة على تقييم الأوضاع الاقتصادية والمتغيرات التي تطرأ عليها واتخاذ القرارات المناسبة.

وعلى صعيد تأثير رفع الفائدة على أداء بنك الكويت الوطني، قال الصقر: "رفع الفائدة سيكون له تأثير إيجابي على تحسن صافي هامش الفائدة، ويتوقف مقدار ذلك التحسن على قرارات المركزي الخاصة برفع سعر الخصم من حيث عدد مرات الرفع وتوقيتاتها في 2022".

وأضاف الصقر: "كل رفع للفائدة 25 نقطة أساس ما يعادل 0.25% يضيف مبلغ يتراوح بين 12 – 13 مليون دينار إلى صافي أرباح المجموعة".

السوق المصري

وردا على سؤال حول تأثير خفض سعر صرف الجنيه المصري على أرباح بنك الكويت الوطني، أكد الصقر، أن خفض سعر صرف الجنيه سيؤدي لتراجع أرباح الوطني – مصر المقومة بالدولار، ما سيخفض مساهمته في أرباح المجموعة، ولكن ذلك التراجع سيقتصر على العام الحالي فقط، في ظل تغير سنة المقارنة.

وعلى صعيد تأثير ذلك الخفض على البيئة التشغيلية، قال الصقر: "ما يحدث في مصر جزء مما تشهده الأسواق الناشئة من ارتفاع التضخم وأزمة سلاسل التوريد عالمياً. والاقتصاد المصري يتمتع بمرونة كافية لتخطي تلك التحديات بفضل الإصلاح المالي الذي طبقته الحكومة بنجاح خلال السنوات الماضية".

وأضاف الصقر: "مصر تمثل سوق نمو رئيسية بالنسبة للمجموعة ونعمل على مواصلة التوسع هناك متفائلين بمستقبل الاقتصاد وما يتمتع به السوق من فرص".

تنوع مصادر التمويل

وعلى صعيد مزيج التمويل الخاص بالبنك وإذا ما كان سيعتمد مستقبلاً على نمو الودائع بشكل أكبر أم من الممكن إصدار سندات أخرى، أشار الصقر إلى أن الودائع ستبقى المصدر الرئيسي للتمويل وخاصة في ظل نمو الودائع المصرفية للأفراد بمعدلات جيدة تعكس استفادة البنك من قوة العلامة التجارية.

وبين الصقر أن بنك الكويت الوطني يركز على زيادة الودائع للحفاظ على مصادر تمويل جيدة ومتنوعة من حيث القطاعات والمناطق الجغرافية بما يساهم في خفض تكاليف التمويل.

وأفاد الصقر أن بنك الكويت الوطني يتمتع بمكانة وجدارة ائتمانية قوية محلياً وعالمياً وثقة كبيرة لدى مستثمري أدوات الدخل الثابت حول العالم وهو ما يمكن البنك من الوصول إلى أسواق الدين متى ما احتاج إلى تنويع قاعدة التمويل أو في حالة توافر فرص أفضل للتسعير.

جني ثمار التحوط

وردا على سؤال حول الزيادة الكبيرة في المخصصات وتوجهات المركزي المستقبلية تجاه سياسة تجنيب المخصصات، أشار الصقر إلى أن بنك الكويت الوطني يتبع نهجاً متحوطاً فيما يتعلق بالمخصصات على مدار تاريخه، وأن البنك تمسك بذلك النهج خلال عامي أزمة كورونا، ما ساهم في زيادة المخصصات التي كان أغلبها تحوطياً.

وقال الصقر: "نجني الآن ثمار توجهنا المتحفظ، فمع انتقالنا إلى مستويات مخاطر في الحدود الطبيعية ومع تحسن بيئة التشغيل، انخفضت وتيرة تجنيب المخصصات وأصبحت المتطلبات أقل وفقا للمعيار IFRS 9".

وأضاف الصقر: "تزامن ذلك مع عدم تسجيل أي تدهور في جودة الأصول خلال الفترة الماضية وتحسن جودة الائتمان الخاصة ببعض الانكشافات حيث لم تعد بعض المخصصات التي قمنا بتجنيبها في وقت سابق مطلوبة، وهو ما دعم التحسن المتواصل لتكلفة المخاطر خلال 2021 واستمرار ذلك في 2022".

وعلى صعيد النظرة المستقبلية، توقع الصقر استمرار التحسن في وتيرة تجنيب المخصصات، لكنه أكد على محافظة البنك على نهجه المتحفظ في بناء المخصصات في المستقبل.

واختتم الصقر حديثه قائلاً: "بفضل النهج والاستراتيجية المتحفظة لبنك الكويت المركزي تاريخياً كانت المخصصات التي تراكمت أكثر من كافية لمواجهة أزمة بحجم كورونا لذلك اتوقع وبفضل تحسن البيئة التشغيلية استقرار وتيرة تجنيب المخصصات إلى حد ما".

مساهمو «نور للاستثمار» يقرون زيادة رأس المال 25 في المئة

أقرت الجمعية العمومية غير العادية (المؤجلة) لشركة نور للاستثمار المالي في اجتماعها الذي انعقد، بالموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للشركة بمبلغ 10.329 مليون دينار.

وقالت "نور" في بيان للبورصة الكويتية، أمس، إن زيادة رأس المال ستتم من خلال إصدار 103.29 مليون سهم جديد؛ أي بنسبة 25 % من رأس المال المصدر والمدفوع، تمثل أسهم المنحة المجانية المقرر توزيعها على المساهمين المستحقين.

وأوضحت الشركة أن العمومية وافقت على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس، والمادة (5) من النظام الأساسي؛ لتواكب عملية الزيادة في رأس المال.

كانت الجمعية العمومية العادية للشركة أقرت بتاريخ 6 أبريل الجاري، توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 6 % من القيمة الاسمية للسهم، وتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 25 % من رأس المال المصدر والمدفوع بواقع 25 سهماً لكل 100 سهم.

الجدير بالذكر أن أرباح الشركة ارتفعت في العام الماضي بنسبة 46.2 % إلى 17.336 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2020 البالغة 11.857 مليون دينار.

مساهمو «أصول» يوافقون على تخفيض رأس المال

أقرت الجمعية العمومية غير العادية (المؤجلة) لشركة أصول للاستثمار في اجتماعها الذي انعقد، أمس الأربعاء، الموافقة على إلغاء نشاط منح التمويل وتخفيض رأسمال الشركة.

وقالت "أصول" في بيان للبورصة الكويتية، أمس، إن العمومية وافقت على تخفيض رأسمال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 14.888 مليون دينار إلى 12.655 مليون دينار؛ وذلك بإلغاء وشطب عدد 22.332 مليون سهم بقيمة اسمية للسهم 100 فلس وبإجمالي يبلغ 2.233 مليون دينار.وأوضحت أن إلغاء وشطب الأسهم المشار إليها أعلاه سيتم للمساهمين كل حسب نسبته المقيدين بها في سجلات الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له 23 مايو 2022، علماً بأن تاريخ التوزيع يوم 29 من الشهر نفسه.

كانت العمومية العادية للشركة انعقدت بتاريخ 12 أبريل الجاري، وأقرت توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 9 % من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 9 فلوس نقداً للسهم الواحد، وإجمالي يقدر بـ1.34 مليون دينار.

وتقلصت خسائر "أصول" في العام الماضي بنسبة 99.5 %؛ لتصل إلى نحو 5 آلاف دينار، بالمقارنة بخسائر عام 2020 البالغة 1.07 مليون دينار.

فائض تجارة الكويت مع اليابان يقفز 140 في المئة خلال مارس

قفز فائض الميزان التجاري لصالح دولة الكويت مع اليابان في شهر مارس 2022 بنسبة 140.3% سنوياً؛ حسب التقرير الشهري لوزارة المالية اليابانية أمس الأربعاء.

سجلت الكويت فائضاً تجارياً مع اليابان في الشهر الماضي بقيمة 60.79 مليار ين ياباني (473.53 مليون دولار)، مقابل 25.29 مليار ين ياباني (197 مليون دولار) في مارس 2021.

دعم الفائض التجاري لصالح الكويت ارتفاع صادراتها إلى اليابان بنسبة 54.6% إلى 77.92 مليار ين ياباني (606.97 مليون دولار)، مقارنةً بمستواها في مارس 2021 البالغ 50.41 مليار ين ياباني (392.67 مليون دولار).

وعلى الجانب الآخر، بلغت واردات الكويت من اليابان في مارس 2022 نحو 17.12 مليار ين ياباني (133.36 مليون دولار)، بتراجع 31.8% عن مستواها في الشهر ذاته من العام السابق البالغ 25.11 مليار ين ياباني (195،60 مليون دولار).

وعلى مستوى الشرق الأوسط، فقد بلغت قيمة الفائض لصالحه مع اليابان في مارس الماضي 775.98 مليار ين ياباني (6.04 مليار دولار)، بقفزه 103.6% عن مستواه البالغ 381.10 مليار ين ياباني (2.97 مليار دولار) في الشهر ذاته من 2021.

وكشف التقرير الشهري تحول الميزان التجاري لليابان إلى العجز في مارس 2022 بقيمة 412.39 مليار ين (3.21 مليار دولار)، مقابل 615.63 مليار ين (4.79 مليار دولار) فائض بالشهر المناظر من العام السابق.